وسواء اتخذت هذه التسوية شكل المؤتمر الدولي، أو شكل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، فان كل هذه الاشكال ليست الّا عنواناً لمعركة تبدأ، وليست، أبداً، عنواناً لمعركة تنتهي... [و] التسوية، بالمفهوم الفلسطيني، لا تنبع من فراغ؛ انها تستند الى تاريخ طويل من العمل المسلح؛ كما تستند، حالياً، الى زخم الانتفاضة؛ وهي تستند الى الدعم العربي؛ كما تستند الى واقع التوافق الدولي القائم» (بلال الحسن، **الاهرام**، القاهرة، ١٨/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **اليوم السابع**، بدون ذكر تاريخ النشر). ويرى احد فلسطينيي الاراضي المحتلة أولويات العمل الفلسطيني، في ضوء قرارات الاردن الأخيرة، على النحو التالي: «اولاً: تأمين المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج خلف قيادتها الشرعية والوحيدة؛ ثانياً: مهادنة الانفصال السياسي الاردني كأمر واقع... والاتفاق على ' فترة انتقالية ' ليجرى خلالها نقل الصلاحيات الادارية والمالية والقانونية من الجانب الاردني الرسمي الى الجانب الفلسطيني الشعبي؛ ثالثاً: المباشرة، دون ابطاء، في ' فلسطنة ' المؤسسات والفعاليات في الاراضي المحتلة... دون أي تدخل مباشر لأي عاصمة عربية... وحصر التمويل عبر القنوات الفلسطينية، حرصاً على استمرار الوحدة الوطنية؛ رابعاً: عقد المجلس الوطني الفلسطيني، واصدار القرار التاريخي بالاعلان عن ' وثيقة الاستقلال ' لدولة فلسطين المحتلة، في حدودها حسب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧؛ واعلان ' الرغبة والاستعداد ' للدخول في مفاوضات لانهاء الاحتلال؛ خامساً: تأليف حكومة وطنية انتقالية فلسطينية... على ان تضم الحكومة: (أ) أعضاء من الاراضي المحتلة؛ (ب) أعضاء من الجامعات الاوروبية والاميركية؛ (ج) قادة التنظيمات الفلسطينية في [م.ت.ف.]؛ سادساً: اعتماد برنامج سياسي للحكومة الوطنية الانتقالية وتوزيع ادواره على الفئات الثلاث بانسجام ودونما تداخل أو خلط» (د. عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨). وقد دعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى عقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة الخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني بعد قرار الاردن؛ حيث سيناقش المجلس «خيارات... هي: انشاء حكومة فلسطينية مؤقتة، او حكومة منفى، او اعلان دولة فلسطينية على أساس قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، الذي يدعو الى انشاء دولتين، احداهما عربية والأخرى يهودية، في فلسطين، او حثّ الامم المتحدة، رسمياً، على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تحت حمايتها... [و] المجلس قد يقرر تبني واحد من الخيارات الثلاثة منفرداً، أو توليفه مع أي من الخيارين الآخرين»، حسب قول أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح (**السفير**، بيروت، ٢٤/٩/١٩٨٨)؛ وقررت م.ت.ف. «ان تكرّس كامل شهر أيلول (سبتمبر) لحوار فلسطيني شامل بشأن الموضوع المطروح على الساحة الفلسطينية، والماثل في امكانية تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة في المهجر... [و] القيادة الفلسطينية يهمّها كثيراً ان يكون القرار ناضجاً بعد ان يكون قد اتخذ موقفاً صحيحاً في الساحة الاقليمية عربياً، وعلى الصعيد الدولي، حيث يمكن ان يؤدي قيام الحكومة الفلسطينية الى اعلان دول عديدة، غرباً وشرقاً، اعترافها بها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٤/٩/١٩٨٨).

تأنّ لاستكمال المشاورات

تقرر في اجتماع المجلس المركزي لـ م.ت.ف. تكليف اللجنة التنفيذية بعقد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني خلال شهر على أبعد حد. وكان المجلس المذكور عقد اجتماعه في بغداد، في أوائل شهر آب (اغسطس) ١٩٨٨، وبدا ان المجلس سيعقد اجتماعاته في أوائل شهر أيلول (سبتمبر)، الّا ان ذلك لم يحدث، حيث قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد): «ان ارجاء عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني يهدف الى استكمال مشاورات فلسطينية وعربية ودولية بشأن مساع لارساء الاساس لدولة فلسطينية في الفراغ الناجم عن فك الاردن لارتباطه مع الضفة الغربية المحتلة» (**القبس**، ١/٩/١٩٨٨).

ورأى بعض المصادر ان تأجيل عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني مرتبط بالحسم لصالح أي من الخيارات المطروحة أمام القيادة السياسية الفلسطينية. «واستناداً الى مسؤولين فلسطينيين،